مجلة الجامعة القاسمية

للغة العربية وآدابها

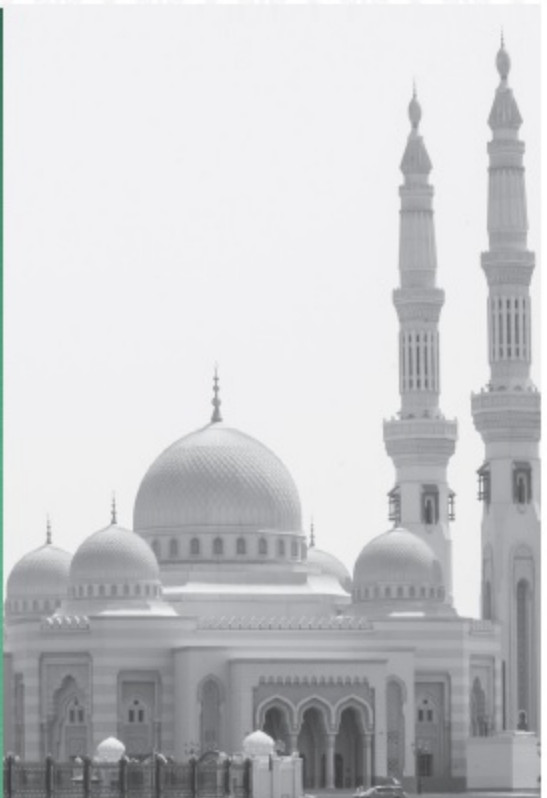

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد:2، العدد:1

ذو القعدة 1444هـ /يونيو 2023 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2958-230X

AQU Journal of Arabic Language and Literature, Vol.2 No.1, pp.161-194 (June 2023)
DOI:10.52747/aqujall.2.1.221
E-ISSN: 2958-2318/ ISSN: 2958- 230X

المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: دراسة وتحليل

THE EXAMPLE THAT CONTRADICTS THE GRAMMATICAL RULE IN THE BOOK 'AL-MUQTṢAD FĪ SHARḤ AL-ĪḌĀḤ' BY AL-JURJĀNĪ: A STUDY AND ANALYSIS[1]

محمد أحمد العمري

وزارة التربية والتعليم، الأردن

Mohammad Ahmad Al-Omari
Ministry of Education, Jordan

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة المثال المخالف للقاعدة في كتاب المقتصد للجرجاني دراسة تحليلية، معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على الأمثلة التي جرى فيها الخروج على نظام اللغة، والكشف عن علل هذا الخروج وأسبابه، حيث كان الخروج يتركز في: مخالفة المثال لسمت الجملة، والمعنى النحوي، والإعراب، ومرجع الضمير، والتلازم والتضام النحوي، والصدارة. وقد كشفت الدراسة عن المنهج التعليمي المتبع في شرح قواعد الكتاب وبيانها، والنهي عن الخروج على تلك القواعد، فالإخلال بأحد المواضع السابقة في جملة من الجمل يعد خرقا للقواعد المطردة، والمجمع عليها عند جمهور النحاة. ويتكون البحث من جانبين: الجانب الأول النظري: وفيه التمهيد للدراسة، ثم عرض لمفهوم التمثيل والتفريق بين المثال والشاهد للتنبيه على الفرق بينهما. ثم عرض لأنواع الأمثلة التي جاءت في كتاب المقتصد، وذكر لأهم خصائصها. والجانب

(1) Article received: March 2023, article accepted: May 2023.

الثاني التطبيقي: وهو الجانب العملي للدراسة؛ فبعد رصد الأمثلة المرفوضة في كتاب المقتصد وتحليلها قُسمت حسب علة الرفض، وجاء ترتيبها تنازليا حسب عدد الأمثلة المستخرجة من الكتاب، فكان أولها ما جاء خرقا لسمت الجملة، وفيه قسمان: الأول التقديم والتأخير، والثاني: الحذف والزيادة، ثم جاء المعنى النحوي، ثم الإعراب، ثم مرجع الضمير، ثم التلازم والتضام النحوي، وأخيرا الصدارة. وقد سبق عرض الأمثلة في كل موضع منها بتمهيد بسيط يعرض القاعدة المطردة المستقيمة للأمثلة المرفوضة.

Abstract:

This research aims at analytically studying the example that contradicts the rule in Al-Jurjānī's 'Al-Muqtṣad', adopting a descriptive-analytical approach. The goal is to examine examples where there has been a deviation from the linguistic system, unveiling the reasons and causes of these deviations. Deviations primarily concentrated on the example's contrariety with the sentence's attribute, the grammatical meaning, inflection, the pronoun's reference, syntactic cohesion and harmony, and prominence. The study has revealed the educational method implemented in explaining and detailing the book's rules, and the prohibition of deviations from these rules. Any violation of the previously mentioned areas in a sentence is considered a breach of the universally agreed upon and repeatedly established rules among a majority of grammarians. The research consists of two parts: The theoretical part, which includes the preliminary study, followed by an explanation of the concept of representation and distinguishing between the example and the witness, to highlight the differences between them. This is followed by a presentation of the types of examples mentioned in 'Al-Muqtṣid', along with their most significant characteristics. The second, practical

part of the study involves the practical aspect of the research; after identifying and analyzing the rejected examples in 'Al-Muqtṣad', they were categorized based on the reason for their rejection. The examples are arranged in descending order based on the number of examples extracted from the book. The first one contravenes the sentence's attribute and has two subsections: the first being priority and delay, and the second being deletion and addition. Following this is the grammatical meaning, then inflection, the pronoun's reference, syntactic cohesion and harmony, and lastly, prominence. Each section's examples are preceded by a simple introduction presenting the universally accepted rule that is directly relevant to the rejected examples.

الكلمات الدالة: المثال، الشاهد النحوي، القاعدة النحوية.

Keywords: Example, Grammatical Evidence, Grammatical Rule.

تمهيد:

تنبه النحاة العرب عند بحثهم اللغة وصناعة قواعدها إلى التمثيل النحوي؛ لما له من دور مهم في إدراك القاعدة النحوية لدى المتعلمين، وقد أطلق على عملية التمثيل اسم الافتراض النحوي. "وقد لجأ النحاة القدماء إلى الافتراض في بحثين من بحوث النحو خاصة وهما: الممنوع من الصرف والتصغير، ثم جاء الخليل وسيبويه فزادا فيه وأغنياه"[1]. ثم تبع سيبويه جميع من جاء بعده من النحويين في افتراض أمثلة نحوية خلال عرضهم للقواعد وشرحها.

لقد اتسم النحو العربي بطابع التعليم، من خلال استعمال الأمثلة التي تشكل نظاما تطبيقيا للغة، ومرتكزا من مرتكزات التقعيد؛ "لذا كان المنهج التعليمي أحد المناهج الرئيسة التي سارت عليها الدراسات النحوية في مختلف عصورها ومراحلها التاريخية، ويعد المثال النحوي في العملية التقعيدية أحد المرتكزات الهامة التي تهدف إلى تقريب القاعدة النحوية، وإيصالها إلى أذهان المتعلمين، لذا احتل المثال مساحة واسعة في دراسات النحويين تنظيرا وتطبيقا"[2]، بحيث يكون المستفيد هو المتعلم الذي يحاول أن يفهم المسألة بأبسط الطرق.

فبعد أن يقدم النحوي القاعدة ويشرحها، وخاصة ما كان فيه من التأويل والتفسير العقلي أو المنطقي، والذي يُشكّل فيه أحيانا على المتعلمين يأتي بالمثال المفترض المصنوع، مسبوقا بعبارات مثل: اعلم، وألا ترى أنك تقول، وألا ترى أنك لا تقول، ولا يجوز أن تقول، ويجوز أن تقول، ويشير ذلك إلى طريقة التعليم وأسلوب التوضيح عند أشياخ النحو.

---

(1) الحلواني، محمد خير. "المفصل في تاريخ النحو العربي". (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979م)، 1 :234.

(2) العتابي، نجاح حشيش. "الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي". (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2002)، ص180.

وتدل عبارة (ألا ترى) على دليل عملي يتّخذه الشيخ وسيلة لإقناع المتعلمين، فعندما ينتهي من الشرح يقول: (ألا ترى أنك لا تقول)؛ وذلك في سبيل جعل الطلب في جوٍّ المسألة، وربط النحو بالواقع العملي، ومراعاة لمقام المتعلم.

فالأمثلة عبارة عن أدوات ووسائل تداولية استعمالية يحاول النحوي من خلالها أن يشرح القاعدة للمتعلمين، و يقنعهم بها، فهي وسيلة تحليلية إقناعية للطلبة، حتى يحفظها الطالب، ويقيس عليها، أو يتجنب الأمثلة المخالفة للصواب اللغوي المطرد.

أولا– الجانب النظري

1– مفهوم المثال:

المثال عبارة عن جملة يصوغها النحوي لبيان القاعدة، عرّفه التهانوي بأنه: "الجزء الذي يذكر لإيضاح القاعدة، وإيصالها إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا، ومثاله: زيدٌ في ضربَ زيدٌ"[1]. وجاء في المنزع البديع بأن المثال هو: "اللفظ الدال على المعنى المجرد في الذهن عن كل ما من شأنه أن يقترن به"[2]. ويطلق الدارسون المثال على الجمل والنصوص المصنوعة أو غير الموثوقة بهدف الإيضاح والتفسير، "وهو عبارة عن جمل وعبارات افتراضية يأتي بها النحويون لإيضاح قواعدهم ويدخل ضمن الأمثلة شعر الشعراء الذي عاشوا بعد عصر الاحتجاج"[3]. فالمثال غير محكوم بزمان أو مكان أو قائل أو نص لغوي.

(1) التهانوي، حمد بن علي. "كشاف اصطلاح الفنون". تقديم: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، (ط1، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م)، 3: 1340.

(2) السجلماسي، أبو محمد القاسم. "المنزع البديع". تحقيق: علال الغازي، (الرباط: مكتبة المعارف 1980م)، ص168.

(3) البب، إبراهيم ، وبرهان، حكمت علي. "دور الشاهد في بناء القاعدة النحوية". مجلة جامعة تشرين، مجلد:37، عدد3، (2015م): ص266.

ويعد التمثيل أداة من أدوات الحجاج إلى جانب دوره في الإيضاح والبيان لما يتمتع به من استعمال وتداول؛ "فله مرتكزات ذهنية أولية، ويأتي به إيضاحا للقاعدة وإيصالها للمتلقي، فهو ليس برهانا أو دليلا قاطعا على قدر ما يكون حجة مقنعة"[(1)]؛ يأتي به النحوي لإقناع المتعلمين.

2- الفرق بين الشاهد والمثال:

يفرق النحاة بين الشاهد والمثال بأنَّ الشاهد: "هو الجزء الذي يستشهد به في إثبات قاعدة، لكون ذلك الجزء من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم"[(2)]. فالشاهد عبارة عن دليل وحجة لبناء القاعدة؛ لأنَّه مرتبط بنص محكوم بزمان وبمكان وبقائل معين، يتم بناء القاعدة أو إطلاق حكم نحوي على منواله. والشاهد كما يقول يحيى عبابنة بأنَّه في الأصل هو الدليل على الحكم؛ فإننا نحكم على كثير من الظواهر اللغوية حكما ينطلق من المادة اللغوية التي جمعها اللغوي وصنفها تصنيفا منهجيا، ليصل إلى حكم يمتاز بالصفة الاقتصادية"[(3)]، ليمثل هذه الحكم الأصل الذي يبني عليه المتكلم تراكيبه اللغوية، "ويكثر سوق الشواهد ومناقشتها عندما يختلف النحويون في إجازة تركيب أو رفضه، فيحتاج المجيز أن يسوق نصا يشهد له بصحة دعواه، كما يكثر سوق الشواهد أيضا لبيان ما خرج عن القاعدة المستنبطة وشذّ عنها"[(4)]. فالشاهد يأتي به النحوي لإثبات قاعدة نحوية، لأنها تبنى عليه، أمَّا المثال فهو للإيضاح والبيان، وليس لبناء قاعدة نحوية.

---

(1) حسناوي، رجاء عجيل. "الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه: مقاربة تشييدية بين الغرض العلمي والتعليمي". جامعة كربلاء، مجلة أهل البيت، العدد 15: ص174.

(2) التهانوي، "كشاف اصطلاح الفنون"، 2:738.

(3) عبابنة، يحيى. "الشاهد في الدرس النحوي العربي، بين القواعدية والتفسير النصي والتفسير التاريخي". (إربد: دار الكتاب الثقافي، 2019م): 28-29.

(4) البب، إبراهيم. وبرهان حكمت علي. "دور الشاهد في بناء القاعدة النحوية"، ص267.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نعرِّف المثال المخالف للقاعدة بأنَّه عبارة عن افتراض أو تصور ذهني مخالف للقواعد المطردة، يسوقه النحوي ليوضح القاعدة ويفسرها، ويُمنع الوقوع في مثله من قبل المتكلمين، وينبّه به على أنَّه إن جاء في الكلام فإنَّه يكون مرفوضا؛ لما فيه من مخالفة لنظام اللغة العام. فما هو معلوم أنَّ القواعد ونظام اللغة عبارة عن تصور ذهني قائم في عقول النحاة يعرفونه ويدركونه بالتحليل والبحث، وأنَّ المتكلمين ينطقون على سجيتهم، ويستطيعون أن ينطقوا بأمثلة كثيرة قد يخطئون في بعضها؛ لأنَّ بإمكان القدرة العقلية إنشاء عدد كبير جدا من الجمل.

ج- أنواع الأمثلة النحوية في كتاب المقتصد:

من خلال كتاب المقتصد نستطيع أن نستشف طريقة تعليم القاعدة النحوية للمتعلمين، والتي كانت تعتمد على التلقين، بدليل العبارات: (اعلم، ولا تقول)، وتكليف المتعلمين بالحفظ أو الكتابة عن الشيخ، ويتم طرح الأمثلة عليهم لحفظها، وللقياس عليها، أو للتحذير منها، وقد جاء في الكتاب المثال النحوي في نوعيتين، وهما:

الأول: المثال الصحيح أو المستقيم نحويا: ويكون موافقا لنظام اللغة، ويأتي به النحوي بهدف الإفهام والإقناع، أو إدراك القاعدة، وهذا النوع يحفظ ويقاس عليه.

والثاني: المثال المخالف للقاعدة، أو الخاطئ: ويكون مخالفا لنظام اللغة، وهو تمثيل افتراضي غير موجود أصلا في الاستعمال، ويأتي به النحوي للإيضاح والبيان، ولتحري الدقة أكثر، وعدم تجاوز القاعدة العامة، فلا يجوز استعمالها في اللغة، نحو: لا يقال: (لعلّ الشبابَ يعود)؛ لأنَّه يمتنع إدخال "لعلّ" إلاّ على الممكن. وهذا النوع من الأمثلة جاء بأثر الفقه، وسؤال الصحابة عمَّا لا يجوز؛ مخافة الوقوع فيه من غير قصد، ويدل على ذلك الأثر ما ثبت في الحديث الصحيح عن حذيفة ابن اليمان _رضي الله عنه_ قال : كان الناس يسألون

رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أنْ يدركني فقلت: يا رسول الله إنَّا كنَّا في جاهلية وشرٍّ ، فجاءنا الله بهذا الخير فهل بعد هذا الخير من شر؟"[1]، حيث تأثر النحاة تأثرًا بالغًا بما يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، واستمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام.

ويمتاز المثال المخالف للقاعدة، بالإيجاز والسهولة، والطابع الاجتماعي التداولي، يتم وضع الألفاظ فيه في غير موضعها، فيترتب على ذلك مخالفة دلالية ونحوية.

الجانب التطبيقي:

من أهم المواضع التي يمنع الخروج فيها على نظام اللغة، والتي تم اختيار الأمثلة على أساسها، هي: المعنى النحوي، وسمت الجملة، والإعراب، والتضام والتلازم، ومرجع الضمير، والصدارة، وجاء ترتيبها بناء على عدد الأمثلة المستخرجة من الكتاب.

1- مخالفة المثال لسمت الجملة:

ويقصد بسمت الجملة الصورة النموذجية المطردة للجملة، والتي يتم خرقها والخروج عليها بطريقتين وهما: التقديم والتأخير، والحذف والزيادة.

أولا- التقديم والتأخير:

يقوم التركيب النحوي على عناصر تربط بينها علاقات نحوية معينة؛ وهذه العناصر لا توجد اعتباطيا وعشوائيا في الجملة، فلكل عنصر داخل التركيب موقع خاص يكشف أثر تلك العناصر في التركيب ووظيفتها النحوية والمعنوية، يقول المسدي: "إنَّ الدلالة ليست في الألفاظ وليست مجرد التركيب، وإنما هي من آليات الارتباط الحادثة بين الألفاظ عندما تتوالى في الكلام تواليا

(1) ينظر: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. "فتح الباري بشرح الإمام البخاري". تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، (ط2، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005م)، 38:13.

نسقيا، وليس من مرجع في ذلك إلا النحو فهو المقياس الضابط لسلامة البناء في حين هو الضامن لبلوغ المعنى"[1]. ويرتبط المعنى بالرتبة ارتباطا وثيقا؛ "إذ عول عليها النحاة كثيرًا في إعطاء العناصر داخل الجملة معان وظيفية، خصوصا مع فقدان العلامة الإعرابية"[2]. حيث تأخذ عناصر الجملة مواقع محفوظة ترفض القاعدة تغييرها لأمن اللبس.

وهناك نوعان للرتبة في النحو العربي: الأولى وهي الرتبة المحفوظة؛ والتي يحافظ فيها العنصر النحوي على موقعه في التركيب، وتغييرها يخل في التركيب، ويحدث تغييرا في المعنى الوظيفي للتركيب. والثانية الرتبة غير المحفوظة: وهي التي يمتلك فيها العنصر النحوي الحرية في تغيير موقعه مع عدم الإخلال بالتركيب، أو بالمعنى الوظيفي له.

ويعد التقديم والتأخير من طرق الإخلال بالتركيب في بعض الحالات التي منع النحاة مخالفة الرتبة فيها، ومن ذلك ما جاء في قول الجرجاني: "ألا ترى أنَّك إذا قلت: مررت بمالٍ عندك، لم يجز أن تقدم عندك على مال فتقول: مررت بعندك مالٌ، كما أنَّك إذا قلت: مررت برجل حسن لم يجز أن تقول: مررت بحسنٍ رجل، فتقدم الصفة على الموصوف، لأنَّ تقديم المال على عندي يحدث اللبس"[3]. فقد جاء تقديم شبه الجملة (بعندك) على (مال) مرفوضا لما يحدث في الجملة من لبس، وقد حملها الجرجاني على تقديم الصفة على

(1) المسدي، عبد السلام. "العربية والإعراب". (ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2010م)، ص50.

(2) العقيلي، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري ابن عقيل. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط20، القاهرة: دار التراث ، دار مصر للطباعة، 1980 م) 147:2.

(3) الجرجاني، عبد القاهر. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق: كاظم بحر المرجاني، (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م)، 309:1.

الموصوف، وهذا التقديم ممنوع عند النحاة لما يحدث من خلل في التركيب ولبس في العملية التواصلية.

ومن الأمثلة الأخرى التي مثَّلَ بها الجرجاني على التقديم والتأخير المرفوض تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية عندما يكون الفاعل مثنى، قال عبد القاهر: "واعلم أنَّ الفاعل كالجزء من الفعل، ولذلك لم يجز تقديمه عليه نحو أن تقول: الزيدان ضرب، فتقدم الزيدان على فعلهما الذي هو ضرب، وإنما مثلنا بالمثنى دون المفرد لأنَّ مَنْ لا يحقق يظن أنَّه لا فصل بين قولك: زيدٌ يضرب، وضرب زيد، حتى كأنَّه رفع زيدا مقدما كان أو مؤخرا، فإذا قلنا له: إنَّ الفاعل يجوز تقديمه، أخذ يناقض بهذا ويقول: زيدٌ ضرب أحسنُ كلام. ولا يدري أنَّ زيدا إذا قدم كان مرفوعا بضرب، وكان ضرب فارغا من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز الزيدان ضرب، فلما لم يقولوا إلا ضرب علمتَ أنَّ الزيدان رفعهما بالابتداء. والفاعل هو الألف في ضربا، فإذا تقرر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقادُه فيما لا يتضح لفظا، وهو قولك: زيدٌ ضرب، فتقطع بأن زيدا مرفوع بالابتداء، وأنَّ في ضرب ضميرا له"[1]. ويدل كلام الجرجاني على أنَّه وإن تقدم الزيدان على الابتداء، فإنَّ الخبر جاء مخالفًا للقاعدة بأن يأتي في صيغة المفرد، فلا بدَّ من أن يكون المبدأ مفردا ليصح التركيب، نحو: زيدٌ ضربَ.

فلا يجوز تقديم الفاعل المثنى على الفعل (ضرب) وهو يدل على المفرد لعدم اقترانه بضمير يدل على الفاعل (والصحيح أن تقول: الزيدان ضربا، أو ضرب الزيدان)، ولكن تقديم (الزيدان) على (ضرب) المفرد يحدث خللا في السمت السليم للجملة، ولو مثل بفاعل مفرد لجاز تقديم الفاعل على الفعل، ويتم نقل الجملة من باب الفعلية إلى باب الاسمية.

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 328.

ومن مواضع الرتبة المحفوظة ما تحتفظ به (مادام، وما زال وما برح وما فتئ وما انفك) بحقها في صدارة الجملة، ولا يجوز تقدم خبرها المنصوب عليها، مع جواز تقديمه على اسمها المرفوع. قال ابن عقيل: "لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان النفي شرطا في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس. والثاني ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم"[1]، قال عبد القاهر: "ولا يجوز في ما دام وما زال وما برح وما فتئ وما انفك تقديم المنصوب على الفعل، ويجوز تقديمه على المرفوع، تقول: مادام منطلقا زيدٌ، لا تقول: منطلقًا ما دام زيدٌ، وإنما منع من ذلك في ما دام خاصة أنَّ ما مع دام تأويل المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، لا يجوز أن تقول: أعجبني زيدا ضربُك، فمادام بمنزلة أن مع صلته، فكما لا يتقدم ما يكون في صلة أن عليه، كذلك لا يتقدم ما يتعلق بصلة ما عليه. فلا يجوز أجلسُ منطلقا ما دام زيدٌ، كما لا يجوز أن تقول: يعجبني زيدا أن يضرب عمرو، وتريد أن يضرب عمرٌو زيدًا"[2]. وقد منع تقديم المنصوب عند عبد القاهر حملا على المصدر؛ أي أنه يرى أن (ما مع دام) تؤول بمصدر، والذي لا يجوز تقدم معموله عليه. فجاء بمثال مخالف وهو: (أعجبني زيدا ضربُك)؛ ليقيس عليه عدم تقدم المنصوب على فعله.

ويذكر محمد محي الدين أنَّ "أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل تستوجب "ما" النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقا، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم

(1) ابن عقيل "شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك"، 276:1.

(2) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 406-407.

خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي، لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني"[1]. وهذا خلاف لما جاء في المقتصد.

ويرى عبد القاهر أنَّ علة امتناع تقدم المنصوب على (مازال) لأنَّه حمل (ما) على حرف الاستفهام الذي له حق الصدارة، ويقول: "وأمَّا العلة في ما زال فغير العلة في ما دام، وإنما امتنع تقديم المنصوب على زال وأخواتها لأجل أنَّ ما للنفي، وهو جارٍ مجرى حرف الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام، وأن لا يعمل ما بعده فيما قبله. ألا ترى أنك لا تقول: زيدا ما ضربتُ، كما لا تقول: زيدا أضربتُ؟ تريد أضربت زيدا، وإن كان كذلك لم يجز قولك: منطلقا ما زال زيدٌ؛ لأنَّ تقديم ما هو متعلق بما بعده عليه. فمنطلقا بمنزلة زيدا في قولك: ما ضربتُ زيدًا"[2]. فحمل النفي على الاستفهام الذي له حق الصدارة منع تقديم الخبر على (مادام) وأخواتها. وتقديم الخبر على الجملة لا يؤثر في الاستعمال ولا يحدث اللبس، وعليه فإنَّ ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم هو الرأي الأرجح.

ومن المواضع محفوظة الرتبة موضع الصفة من الموصوف، فتقدم الصفة على موصوفها يشكل خللا في نسق الجملة ولبسا يظهر في الاستعمال، وقد جاء في تعريف الصفة "بأنه: التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو مررت برجل كريم، أو من صفات ما تعلق به وهو سببيه نحو مررت برجل كريم أبوه"[3]، ومن الأمثلة المرفوضة المخالفة للنسق العام للنعت ما قاله عبد القاهر: "اعلم أنَّ الصفة كالجزء من الموصوف بدلالة أنها لا تتقدم عليه. لا تقول: مررت بظريفِ رجلٍ، ولا العاقل الرجل، تريد برجلٍ ظريفٍ، وبالرجل العاقل، وإذا كان

(1) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"،1: 276.

(2) الجرجاني، "المقتصد"1: 407.

(3) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"،3: 191.

منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه"[1]. فالصفة متممة للموصوف ومكلمة له، فلا يجوز أن تتقدم عليه. فتقديم الصفة على موصوفها يحدث خللا في الجملة من حيث التركيب ومن حيث الفهم. فهو تقديم مرفوض وليس له وجه في الاستعمال.

ثانيا: الزيادة و الحذف في التركيب.

من المواضع التي تحدث خللا في سمت الجملة، وتشكل خروجا على قياس العربية الزيادة والحذف من غير سبب نحوي أو بلاغي، و مما لم يأتِ على قواعد العربية الثابتة بالسماع، ومن مواضع تلك الزيادة ما جاء من زيادة لأدوات (الاستفهام والأمر والنهي والتعجب) بعد الاسم الموصل لما يحدث من مخالفة في وظيفة الاسم الموصول التي تأتي للإيضاح، وبين الأدوات المبهمة، فيترتب على اجتماعهما خلل وتضارب في صحة التركيب. قال عبد القاهر: "فلا يدخل في الصلة الاستفهام والأمر والنهي والتعجب، وما أشبهه ذلك مما ليس بخبر محض، لا تقول: جاءني الذي أتكرمه .وجاءني الذي هل تضربه، ولا رأيت الذي أضَربه. والذي لا تضربه؛ لأجل أنَّ الصلة يؤتى بها للإيضاح والتبيين وليس الاستفهام والأمر والنهي إيضاح، وتبيين لمعنى الذي، كما يكون إذا قلت الذي ضربته. وذلك أنَّ الاستفهام ليس بشيء معلوم، تبيينا لمبهم كما يكون الخبر الذي يوضح. ولو قلت: جاءني الذي ما أكرمه وأكرم به لم يجز؛ لأنَّ التعجب مبهم عار من البيان، إذ الإنسان يتعجب مما يستبهم عليه سببه"[2]. فالدلالة على الإيضاح والتبيين التي تقدمها الصلة يخالف الإبهام الذي تأتي به الأدوات في الجملة. وقد حمل الاستفهام المبهم على نقيضه وهو الخبر الموضح

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 2 : 771.

(2) المصدر نفسه: 1: 371.

لمبهم. فدخول الأدوات المبهمة والتعجب على الاسم الموصول يحدث خللا في سلامة التركيب، وخللا في الاستعمال.

ومن مواضع الزيادة التي تحدث خللا في سمت التركيب زيادة الفاء في خبر ليت ولعلَّ، حيث إنَّ موضع هذه الفاء هو جواب الشرط، قال الشيخ عبد القاهر: "اعلم أنَّ ليت ولعل يزيلان معنى الابتداء؛ لأنهما يتضمنان معنى الفعل، ألا ترى أنَّ ليت للتمني ولعلَّ للترجي، والشرط والجزاء يكون لهما صدر الكلام كالاستفهام. فكما لا يجوز أن تقول: ضربت من يأتيك تأته، كذلك لا يجوز أن تقول: ليت الذي في الدار فمكرم، فتدخل الفاء الذي يؤذن بمعنى الجزاء مع إخراج الذي عن الابتداء. ويجب أن تقول: ليت الذي في الدار مكرم، بغير فاء، كقولك: ليت زيدا مكرمٌ"[1]. حيث حمل الجرجاني دخول الفاء على الخبر، على مثال الشرط المرفوضة وهو (ضربت من يأتيك تأته)؛ لأنَّ من حق اسم الشرط الصدارة، وليس خبر ليت وخبر لعلَّ خبرهما جزاء، فلا يجوز زيادة الفاء فيه.

ومن المواضع التي تحدث خللا في سمت التركيب ما يكون في حذف أحد عناصر الجملة المتممة لها نحويا ودلاليا، كحذف خبر النواسخ، قال عبد القاهر: "لو قلت ظننت زيدا أو خلتُ زيدا ولم تذكر المنصوب الثاني لم يجز. كما أنك إذا ذكرت المبتدأ دون الخبر كان كذلك، ولو قلت كان زيدٌ، وليس زيدٌ، لم يكن تاما. وهي أفعال غير حقيقية؛ ومعنى ذلك أنها سُلبت الدلالة على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، فلما سلبت هذه الأفعال الدلالة على الحدث عُوضت الخبر، فلم يُسكت على فاعلها، لو قلت: كان زيدٌ: لم يجز حتى تأتي بالخبر فتقول منطلقا. فلا تحصل الفائدة إلا بعد الإتيان بالخبر"[2]. وقد حملها

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 324.

(2) المصدر نفسه: 1: 398.

الجرجاني على الأصل وهو المبتدأ والخبر، فلو حذف الخبر لاختلت الجملة ولم تحصل الفائدة، فالفائدة التواصلية لا تتم إلا بوجود الخبر وهو عمدة في الكلام، فكما لا يحذف من الجملة الاسمية لا يحذف بعد دخول الأفعال الناسخة عليها، أي أنَّ الخبر يبقى عمدة في الجملة.

فالزيادة والحذف في الأمثلة السابقة المرفوضة جاء لتوضيح ما تحدثه من خرق، وخلل في المستوى المثالي لسمت الجملة المحافظة على رتبة عناصرها، وما يترتب عليه من خلل في الدلالة والاستعمال.

1- مخالفة المعنى النحوي:

تعتمد سلامة المعنى النحوي على سلامة الصياغة النحوي، وعلى سلامة اختيار الألفاظ، "ومن الحقائق المقررة في الدرس النحوي أنَّ النحو إنما يدرس المعاني النحوية وليس المعاني المعجمية؛ أي أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها أو المعاني التي تؤدي إليها البنية اللغوية، والعلاقات التي تتمثلها العناصر التي تتركب معا في الكلام"[1]. فترتبط المفردات داخل التركيب بعلاقات خاصة فيما بينها لتعطي معنى واضحًا وصحيحا يؤدي غرضه الاستعمالي. فالمعنى "هو محصلة التفاعل الدلالي بين معاني الألفاظ من ناحية، ومعاني النحو التي أقامها المتكلم بين هذه الألفاظ من ناحية أخرى، ومن خلال هذا التقسيم التركيبي الذي يُمزَج فيه بين المستوى النحوي والمستوى الدلالي نستطيع أن نتبين أهمية العلاقة بين المفردات داخل التركيب من جانبين: أولهما: جانب اختيار المفردات بحسب دلالتها المعجمية لما لها من قيمة في المعنى الدلالي. وثانيهما: جانب اختيار موضع الكلمة للدلالة على معنى معين، فإن لم يحسن اختيارها فسد المعنى"[2]. فسلامة معنى الجملة يعتمد على حسن اختيار المفردات، وتحديد موضعها

(1) الراجحي، عبده. "فقه اللغة في الكتب العربية". (بيروت: دار النهضة العربية، 1972م) ص57.

(2) عوض، سامي. "ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سوريا، مجلد:32، عدد:2، (2010م) :19.

بصورة دقيقة داخل التركيب. والإخلال بأحدهما يؤدي إلى خلل في التركيب، فيترتب عليه خلل في الفهم.

ومن الأمثلة التي يقع فيها خلل في المعنى النحوي قول عبد القاهر: "لم يجز أن تقول: ما زال زيدٌ إلا منطلقا، كما لا تقول: كان زيدٌ إلا منطلقا؛ لأجل أن (إلا) يؤتى بها لنقض النفي، كقولك: ما مررت إلا بزيد، وما ضربت إلا زيدا، نفيت المرور والضرب أولًا ثم أدخلت إلا فأثبتهما لزيد، وأبطلت النفي ونقضته"[1]. فاستعمال إلا بعد ما زال يناقض معنى الجملة ويثبت عكسها. والصحيح أن يقول: مازال زيدٌ منطلقًا.

ومن الأمثلة المخالفة أن يعطف على حتى ما ليس من جنسها، "يشترط في المعطوف بحتى أن يكون بعضا مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة"[2]، فإذا جاء من غير جنسه فهو يمثل خطأ وخروجا على القياس المطرد، قال الجرجاني في باب (حتى): "وهي مخالفة لحروف العطف لأنَّ ما بعدها يجب أن يكون مجانسا لما قبلها، فلا تقول: ضربتُ القومَ حتى حمارًا. فتجعل الحمار طرفا للقوم ومنقطعا لهم وذلك محال"[3]. فاختيار المعطوف (حمارا) يعد خرقا للنسق العام؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه.

وفي مثال آخر على الأمثلة المخالفة: ما يمتنع فيه السؤال بـ(متى) عن غير الزمان، فلا يقال: متى زيدٌ؟ على خلاف ظرف المكان الذين يجوز فيه السؤال عن الأشخاص فنقول: أين زيد؟ "...وتقول متى الخروج؟ ومتى الصباح؟ ولا يجوز متى زيد؟ كما لا يجوز زيد يوم الجمعة؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يتضمن

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 399-400.

(2) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل"، 3: 229.

(3) الجرجاني، "المقتصد"، 2: 842.

الجثث، وظرف المكان يتضمن الأحداث والجثث"[1]. فيمتنع السؤال عن زيد بـ (متى) حملا على جملة: زيد يوم الجمعة. التي لا فائدة خبرية فيها، و يكون الجواب عن(متى زيد) متعذر.

و يمنع إضافة أفعل إلى غير جنسها، فلا يقال: زيدٌ أفضل الحمير، وزيد أشعر القوم إن لم يكونوا شعراء. قال الجرجاني: "إنَّ أفعل لا يضاف إلى ما لا يكون منه. ألا ترى أنك لا تقول: زيد أفضل الحمير؛ لأنَّه لا يكون منها، ولا تقول أيضا: زيد أشعر قومك، إذا لم يكن للقوم حظ في الشعر بوجه، لأنَّهم إذا ما تعرَّوا من هذه الفضيلة لم يكونوا مجانسين لزيد، فلا يصح تفضيله عليهم؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا إذا جاز أن يجانسوه وينزلوا منزلته. فأما إذا لم يكن بينه وبينهم مشاركة في الخصلة المقصودة فإنه لا يكون للتفضيل وجه"[2]. فلا تجوز المفاضلة إلَّا إذا كان المضاف من جنس المضاف إليه، أو يشترك المفضل في المفضل عليه في نفس الصفة. والنحويون يلجؤون إلى التحليل المنطقي في رفض المثال ومنع المفاضلة في مثل الأمثلة السابقة المرفوضة. وهو رفض منطقي مقبول.

ومن سلامة المعنى النحوي أن يكون المخصوص بالمدح أو بالذم مجانسا للفاعل، وإذا خالف ذلك فإنَّه يحدث خللا في معنى الجملة، قال الجرجاني: "اعلم أنَّ المخصوص بالمدح ينبغي أن يكون مجانسا لفاعل نِعمَ، فلا تقول: نعم الرجل فرسُ زيد؛ لأنَّ الفرس ليس من جنس الرجال... وكذلك المخصوص بالذم، وإذا كان كذلك لم يجز حمل قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا ٱلقَومُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِّاَيٰتِنَا وَأَنفُسَهُم كَانُواْ يَظلِمُونَ﴾ [الأعراف:177] على ظاهره؛ لأنَّ ساء هنا بمنزلة بئس في أنه يُذم به، وفاعله من جنس المنصوب الذي هو مثلا. فكأنه قال: ساء المثل، كما أنك إذا قلت: بئس رجلا كان بمنزلة قولك: بئس الرجل، فلو

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 228.

(2) المصدر نفسه: 1: 242.

أجريت على الظاهر جعلت المخصوص بالذم من غير جنس فاعل ساء"[1]. فجملة (نعم الرجل فرس زيد) مخالفة للمنطق، والمعنى النحوي، لأنَّ الرجل ليس الفرس، فلا يختص بالمدح أو بالذم.

وقد تأول النحاة الآية الكريمة، فلو أخذت على ظاهرها لكان المخصوص بالذم مخالفا لفاعل ساء. "فجعل "القومُ "هم" المثَل" في اللفظ وأراد: مثلُ القومِ، فحذف كما قال: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:82][2]. فحذف المضاف (مثل) وأقام المضاف إليه مقامه.

ويتضح من الأمثلة السابقة أنها مرفوضة لمخالفتها القياس المطرد للنحو العربي، ومخالفتها المنطق، الذي يترتب عليه مخالفة للمعنى، فإذا اختل معنى التركيب يصبح بلا فائدة تواصلية.

2- مخالفة الإعراب:

تتميز اللغة العربية بوجود ظاهرة الإعراب فيها؛ حيث يأخذ كل عنصر لغوي في التركيب إعرابه الخاص به، كرفع الفاعل ونصب المفعول، لتؤدي تلك الجملة الهدف الاستعمالي لها. يقول عبد السلام المسدي: "إنَّ الإعراب- بما هو إفضاء بالقرائن القائمة بين الكلم من داخل بُنى الكلم ذاتها- لا يكون إلا الجسم الفعلي لانبثاق المعنى بعد تشكله في دلالة الخطاب المترسلة"[3]، وقد جاء في تعريف الإعراب "أنَّه وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه، ويراد به الإفصاح المبين عما يقصد إليه المتكلم، وهو مظهر من مظاهر الدقة والبيان، وقد حدد النحاة مفهوم الإعراب بأنَّه تغير أواخر الكلمات بحسب العوامل

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 369-370.

(2) الأخفش، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. "معاني القرآن". تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1411 هـ -1990 م)، 1: 342.

(3) المسدي، "العربية والإعراب"، ص50.

الداخلة عليها، وهذا التعريف قائم على نظرية العامل التي تربط الأثر بمؤثرة"[1]. وهذه النظرية لم تظهر بشكل علمي عند أهل العربية القدامى على الرغم من أنهم التزموا بها، وتكلموا بسليقتهم طبقا لها، ثم جاء علماء العربية، ووضعوا مصطلحاتها وقوانينها، وبينوا ما يتوافق معها، وما يشذ عنها في الاستعمال اللغوي الأدبي.

يرى عبد السلام المسدي أنَّ الإعراب ينظر إليه من إحدى الزاويتين، زاوية التركيب، وزاوية الإبلاغ، فمن نظر إليه من زاوية التركيب" قال هي أساس النظم، ومن نظر إليه من زاوية الإبلاغ والتواصل قال هي مفتاح الدلالة؛ لأنها سياج المعنى عند خروج اللفظ من المعجم إلى التداول"[2]. ولكن التركيب والإبلاغ لا ينفصلان؛ فأي إخلال في التركيب يؤدي إلى خلل في الإبلاغ والفهم؛ أي أنَّه إذا صحَّ الإعراب صحَّ المعنى.

ومن المواضع التي يحدث فيها إخلال في التركيب والتواصل اجتماع فاعلين لفعل واحد خلافا للقياس المطرد، قال الجرجاني نقلا عن أبي علي الفارسي: "ولو ثنيت لقلت الهذان الزيدان ضاربتهما فلم تُثَنَّ ضاربة، فتقول: ضاربتاهما هما؛ لأنَّه يجري مجرى الفعل المتقدم، كقولك: مررت بامرأة ضُربت بنتاها، وتضرب بنتاها، ولا تقول: ضُرِبتا بناها، ولا تضربان بنتاها، ولو قلت ضاربتاهما فثنيت، لم يجز إلَّا على قول من يقول: أكلوني البراغيث، لأن الأول أكثر في استعمالهم، ومن قال ذلك قال في هذه المسألة إذا ثنى الهذان الزيدان ضاربتاهما هما، فجعل هما إظهارا لذلك الضمير وارتفاعهما بأنهما فاعلان لضاربة"[3]. فقد جاء في جملة (ضاربتاهما هما) فاعلان (الألف، وهما) لفعل

(1) عوض، سامي. "ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين". ص 15.

(2) المسدي، "العربية والإعراب"، 68.

(3) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 268.

واحد وهو ضارب، وذلك مخالف للقياس المطرد. وجاء في لهجة من اللهجات العربية، فرأى العلماء أنها تحفظ ولا يقاس عليها؛ لقلة استعمالها، ووجهوها على أن الضمير الثاني المكرر في الجملة جاء على سبيل إظهار الفاعل الأول وتأكيدا عليه. وقلة الاستعمال منعت المثال المخالف، ولم تجزه في الاستعمال، وعده بعض العلماء على أنَّه عيب أو لحن؛ لأن القياس أنَّ الفعل إذا تقدم يجب إفراده، ولا يجوز تثنيته ولا جمعه.

ويرى سيبويه أن الضمير علامة شكلية وليست علامة إعراب، ويقول: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة"[1]. فقد جعل الواو علامة جمع حملا على تاء التأنيث. ولهذه الظاهرة تمثيل في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي وفي أقوال العلماء التابعين.

ومن شواهدها القرآنية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [الأنبياء:31]، وفي قوله تعالى: ﴿أَسَرُّوا ٱلنَّجوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[المائدة:71].

وفي الحديث الشريف قوله ﷺ: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار..."[2]. حيث أطلق العلماء على هذه الظاهرة فيما بعد اسم: (لغة يتعاقبون فيكم).

ومن شواهد الحديث أيضا قول أم المؤمنين– رضي الله عنها: "كنَّ نساءُ المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهنَّ...".[3]

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408 هـ -1988م)، 1: 236.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. "صحيح البخاري". تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ)، 1: 115.

(3) المصدر نفسه: 1: 120.

ومن أقوال التابعين قول الحسن البصري- رحمه الله- في حديثه عن طالب العلم: "قد أوكدتاه يداه وأعمدتاه رجلاه".[1]

ومن شواهدها في الشعر العربي قول أمية ابن أبي الصلت:[2]

يلومونني في اشتراء النخـ ـيل أهلي فكلهم ألْوَم

الشاهد فيه: قوله "يلومونني أهلي" حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل.

وقد تأول النحاة هذه الظاهرة ووجهوها على ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ الألف والواو والنون علامات تدل على تثنية الفاعل وجمعه، والاسم الظاهر بعدهن فاعل.

والثاني: أنَّ الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل، والاسم بعدهن بدل منهن.

والثالث: أنهن أسماء ضمائر فواعل، والاسم بعدهن مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع خبر المبتدأ.[3]

فالأمثلة السابقة تدل على وجود هذه الظاهرة، واستعمالها في مصادر العربية؛ وهي القرآن والشعر وكلام العرب، وإن كانت قليلة، ولكن لا يجوز أن

---

(1) ابن الأثير، مجد الدين بن السعادات المبارك. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: طه أحمد الزاوي، ومحمود الطنطاوي، (بيروت: المكتبة العلمية)، 297/1.

(2) ينظر: ابن هشام: "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2: 90. والبيت غير موجود في ديوان الشاعر، ينظر: "ديوانه". (ط1، بيروت، المكتبة الأهلية، 1934م. وينظر: إميل بديع يعقوب، "المعجم المفصل في شواهد العربية". (ط1، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م)، 6: 219.

(3) ينظر: الفراء: "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، (القاهرة: مطبعة دار الكتب، 1955م)، 1: 316. وينظر: ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين (ت: 672هـ)، "شرح الكافية الشافية". تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى)، 2: 582-583.

نعدها لحنا أو خطأ، والأرجح أن يكون الضمير المتصل علامة للتذكير، كما هي التاء للتأنيث، ولا حاجة لغوية أو بلاغية للبدل في الجملة، أو لتأويله الاسم المتأخر على أنه مبتدأ مؤخر. أما أن يحمل جميع ما ورد من ذلك أن الألف فيه والواو والنون ضمائر فغير صحيح، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وتبعه ابن مالك.

وفي باب التعجب هناك أسلوبان للتعجب القياسي في العربية، وهما (أفعل به!، و ما أفعله !) ومخالفة هذه الصيغة يخرجها عن وظيفتها الاستعمالية والمعنوية، لتغير المحل الإعرابي لعناصر الأسلوب، قال أبو بكر:" والفصل بين كفى بالله وأكرم بزيد أنَّ الأصل الذي هو الرفع يستعمل في كفى، فيقال: كفى الله، وكذا ما جاءني رجل، وحسبك زيدٌ، ولا يستعمل في أكرم بزيد الرفع، فلا تقول: أكرم زيدٌ بهذا المعنى، وذاك لما تقدم من أنَّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجب، وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة"[1]. فلا يجوز مخالفة صيغة التعجب ورفع المتعجب منه، لأنَّ الرفع يخرج الصيغة عن أصلها الدلالي الاستعمالي، ولا يجوز قياسها على صيغة (كفى بالله)؛ لأنه يجوز في هذه الصيغة حذف الجار مع المحافظة على سلامة التركيب ومعناه.

وفي مثال آخر على الإخلال بالإعراب في تقديم خبر ما العاملة عمل ليس على اسمها، قال أبو بكر: "اعلم أنَّ ما فرع على ليس، فلا تتصرف تصرفه، ولا يجوز أن تقول: ما منطلقا زيدٌ، فتعمل (ما) مع تقديم الخبر على الاسم، كما تقول: ليس منطلقا زيدٌ. إذ الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا شبه بالشيء أجري مجراه في كل شيء، ألا ترى أنَّ باب ما لا ينصرف إنما أجري مجرى الفعل في بعض الأحوال، وهو أن منع الجر مع التنوين، وليس يمنع جميع ما يكون في الفعل، فكذلك (ما) لا يعطى جميع ما لليس من

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 377.

التصرف"[1]. فالفروع مثل(ما) لا تقوى ولا تتصرف في الجملة ما تتصرفه الأصول مثل(ليس). فالتركيب المكون من (ما) مع اسمها وخبرها تركيب ثابت يمنع فيه تقديم الخبر على الاسم، على الرغم من أنَّ تقديمه لا يحدث خللا في الفهم أو التواصل.

وجاء في شرح ابن عقيل على أنَّ (ما) تعمل عمل ليس بشروط، أحدها: "ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول: ما قائما زيد وفي ذلك خلاف. فذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ما عمل ليس مع تقدم خبرها على اسمها، واستدل على ذلك بقول الفرزدق :[2]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش، وإذ ما مثلهم بشر

قالوا: ما نافية عاملة عمل ليس، ومثل: خبرها مقدم منصوب، والضمير مضاف إليه، وبشر: اسمها تأخر عن خبرها، وزعموا أن الرواية بنصب مثل. والجمهور يأبون ذلك، ولا يقرون هذا الاستشهاد، للخلاف في رواية البيت وفي إعراب(مثل) .[3]

يجمع النحاة على أنَّ المبتدأ لا يكون إلا معرفة، ويستثنى من ذلك النكرة المخصوصة بالوصف أو بالإضافة، وإذا دخلت (كان) أو إحدى أخواتها على الجملة يجب المحافظة على نفس النسق، يقول عبد القاهر: "اعلم أنَّ كان إذا دخلت على المبتدأ والخبر وجب أن يكون حكمها حكم الابتداء المحض، فكما أنَّك لا تجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبرا، كقولك: منطلق زيدٌ، كذلك لا يجوز أن تجعل اسم كان نكرة وخبره معرفة، فتقول: كان منطلق زيدًا، بل الواجب أن

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 433.

(2) الفرزدق، "ديوانه"، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، 167.

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1: 303-304.

تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر، فتقول كان زيد منطلقا، وإن جاء شيء على غير ما وصفنا فلضرورة الشعر، كقول الشاعر حسان بن ثابت:[1]

كأنَّ سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماءٌ

فعسل نكرة، ومزاجها معرفة وذلك لضرورة الشعر".[2]

فلم يجز النحاة أن يأتي اسم كان نكرة؛ حملا على الأصل؛ وهو الجملة الاسمية والتي تمثل البنية العميقة للجمل المنسوخة. وما جاء في الشعر فهو من مواضع جواز الابتداء بالنكرة المخصصة بالإضافة، وهو مزاج مضافة إلى الضمير العائد (الهاء).

3- مرجع الضمير:

مرجع الضمير: ويقصد به هنا الضمير العائد على اسم قبله في الجملة ويكون هذا الضمير متمما للمعنى ولا يمكن حذفه أو الإخلال به. فيعد الضمير العائد على اسم قبله وسيلة في فهم الجملة، فعدم وجوده في التركيب يعد خللا فيها، وقد جاء رفض المثال: هندٌ زيدٌ ضاربةٌ هي؛ لعدم وجود ضمير عائد على زيد، تتضح به الجملة، قال الجرجاني: "ولو قلت: هند زيدٌ ضاربةٌ هي لم يجز؛ لأجل أنَّ هندًا مبتدأ، وزيد مبتدأ ثانٍ، و[ضاربته] خبر زيد، والخبر لا بد له من ذكر عائد إلى المبتدأ، وإذا قلت: (ضاربة) لم يكن فيه ما يعود إلى زيد، فلا يعلم أنه له أو لغيره. وإذا ثبتت الهاء علم أنك مُخبر عن زيد بوقوع الضرب عليه من هند، فقولك: زيد ضاربته في جملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع بأنها خبر هند"[3]. أي لعدم وجود ضمير عائد على زيد يوقع في اللبس، ولا تتم الفائدة في الجملة. ولو قال: ضاربته لجاز لوجود الضمير العائد على زيد متمما للجملة.

---

(1) حسان بن ثابت، "ديوانه"، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: عبد أ. مهنا، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م)، 18.

(2) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 403-404.

(3) المصدر نفسه: 1: 268.

ولا يعد حذف الضمير العائد وحده إخلالا في التركيب والدلالة، بل لا بد من مطابقة الضمير العائد على ما قبله من حيث العدد والتذكير والتأنيث والحضور والغيبة؛ لتستقيم الجملة صياغة ومعنى. ومن الأمثلة المخالفة ما ذكره الإمام الجرجاني قائلا: "ولا يجوز أن تقول على هذا الوجه: أنتم كُلُّكم بينهم درهم؛ لأنَّ (كلُّكم) إذا كان تأكيدا بمنزلة الساقط، وإذا كان كذلك وجب أن يعود الذكر إلى أنتم لا إليه، وأنتم ضمير المخاطبين فينبغي أن يعود الذكر إليه، على لفظ الخطاب دون الغيبة. كما لا يجوز أن تقول: أنتم فعلوا كذا. فنأتي بالواو الذي هو ضمير الغائبين، وإنما يجب أن تقول: أنتم فعلتم. كما لا يجوز أن تقول: أنتم كلكم بينهم درهم إذا كان كلكم تأكيدا بمنزلة الساقط"[1]. فقد خالفت الأمثلة السابقة نظام الجملة العربية بعدم مطابقة الضمير العائد على ما قبله مما يحدث خللا في الفهم، والذي يترتب عليه عدم الفائدة من الجملة. وكان عليه أن يقول: أنتم كلكم بينكم درهم. وأنتم فعلتم كذا، لتصح الجملة تركيبا ومعنى.

وإذا جاء الخبر جملة اسمية فلا بد من ضمير في الخبر عائد على المبتدأ الأول، فلا يقال: زيدٌ منطلق عمرو، وزيدٌ قام عمرو، والصحيح أن نقول فيه: زيدٌ منطلق غلامه. قال الجرجاني نقلا عن أبي علي الفارسي: "أن يكون خبر المبتدأ جملة من ابتداء وخبره، وذلك نحو: زيد أبوه منطلق، وعمرو غلامه خارج، كما كان قولك: قام وقام أبوه، ولا بد من ذكر يعود من الجملة إلى المبتدأ الأول، ولو قلت زيد منطلق عمرو لم يجز، كما أنَّه لو قيل: زيد قام عمرو، لم يجز"[2]. فالضمير العائد متمما للجملة؛ ليصح المثال تركيبا ودلالة.

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 284-285.

(2) المصدر نفسه: 1: 274.

فحذف الضمير العائد على ما قبله، أو عدم مطابقته له من حيث النوع والتذكير والتأنيث والحضور والغيبة يترتب عليه خلل في التركيب النحوي وخلل في المعنى.

4- المخالفة في التلازم، والتضام:

يقول تمام حسان في تعريف التضام أن "يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام هنا تلازما"[1]. ويجمع النحاة على أنَّ التلازم يكون بين المسند والمسند إليه، وبين الصفة والموصوف، وبين المتضايفين، وبين الجار والمجرور، فعدم وجود أحد العنصرين المتلازمين يؤدي إلى إخلال في التركيب، ولا تؤدي المعنى التواصلي للجملة.

ومن المواضع التي خالف فيها المثال قواعد العربية هو الفصل بين كان واسمها بأجنبي، قال أبو علي الفارسي: "ولا يجوز: كانت زيدا الحمى تأخذ، إن رفعت الحُمى بـ(كانت) لفصلك بين كان واسمها بأجنبي منها، وهو زيد الذي هو مفعول مفعولها. فإن جعلت التأنيث في كانت للقصة، ورفعت الحمى بالابتداء وجعلت تأخذ خبر المبتدأ جازت المسألة"[2]. فجاءت كلمة (زيدا) بين متلازمين وهما كان واسمها وهو ما خالف الأصل فرفض، ولكن أبا علي يجد له وجها إذا أول المثال على أن تكون الحمى مبتدأ، وتأخذ خبر المبتدأ، وجاءت كانت للقصة، أي كانت القصةُ، فلا يكون هناك فصل، وهذا تأويل عقلي قد يصعب على المتعلمين تأوله.

ومن الأمثلة المرفوضة التي يحدث فيها خرق للقاعدة، الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي، قال الجرجاني: "اعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، فلا تقول: ضربت وذهب عمرًا زيدٌ. تريد: ضربت عمرًا، وذهب

(1) تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، (ط5، عالم الكتب،2006 م)، 217.

(2) الجرجاني، "المقتصد": 1: 425.

زيدٌ"[1]. حيث فصل بين الفعل (ضربت) ومفعوله (عمرا) بالفعل (ذهبت) وهو فعل للفاعل (زيد)، فأحدث الفصل إخلالا في الجملتين الفعليتين من ناحية التركيب، ومن ناحية الاستعمال، ولو كان الاسمان مقصورين لكان الخلل أوضح.

5- المخالفة في حق الصدارة:

الأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر، قال ابن عقيل: "الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه "[2]، إلا في أربعة مواضع يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا، ولا يجوز فيها عكس ذلك، وأحد هذه المواضع التي ذكرها ابن عقيل: "أن يكون الخبر له صدر الكلام (وهو المراد بقوله:كذا إذا يستوجب التصديرا)، نحو أين زيد، فزيد مبتدأ مؤخر وأين خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول: زيد أين لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام[3]" ومما جاء في المقتصد مثالا مرفوضا على تأخر الخبر إذا كان من أسماء الاستفهام ما يأتي: لا يجوز أن نقول: زيدٌ أين؟ وعمرو كيف؟ لأنَّ رتبتهما التقدم وجوبا على المبتدأ، قال الجرجاني: "وزيدٌ وعمرو في قولهم: كيف عمرو؟ وأين زيد؟ مرفوعان بالابتداء، وكيف وأين خبران، والأصل: زيدٌ أين؟ وعمرو كيف؟ إلا أنَّ الاستفهام له صدر الكلام، فلذلك تقدم الخبر على المبتدأ البتة، ومعنى قولهم: لأنَّ الاستفهام لا يقدم عليه ما كان في حيزه؛ أنَّ ما كان الاستفهام مشتملا عليه لا يقع قبله، لا تقول: زيدٌ أين؟ لأجل أنَّ الاستفهام قد التبس بزيد ودخله، وإنما كان كذلك لأنَّ الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصيغة الاسم على معناه فرع على ذلك. فكما لا يجوز أن تقول: زيد

(1) الجرجاني، "المقتصد"، 1: 426.

(2) ابن عقيل، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، 1: 227.

(3) المصدر نفسه: 1: 243.

عندك هل؟ وضربتَ زيدًا؟ تريد هل زيد عندك؟ وأضربت زيدًا؛ لأنَّ الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعد تقضي ذكر الاسم والفعل" .[1]

فأسماء الاستفهام لها حق الصدارة في الجملة وإن كان محلها خبرا، فإذا تأخرت أخلت بالتركيب وبالمعنى الذي يتحقق من تقدمها.

خاتمة:

يعد التمثيل الجانب العملي والتطبيقي لقواعد النحو العربي، وهو عبارة عن النص المصنوع الذي يسوقه النحوي بهدف الإيضاح والتبيين. ولا يكون هذا النص مما يحتج به من كلام العرب. والمثال المخالف للقاعدة هو أحد نوعي الأمثلة التي جاءت في كتاب المقتصد، والتي جاءت بما يخالف التراكيب والقواعد المطردة لتوضيح القواعد وتفسيرها، ولمنع الوقوع في مثل هذه الأخطاء من قبل المتكلمين. وعادة ما تكون هذه الأمثلة مرتبطة بعبارات: ولا يجوز أن تقول، ولا تقول.

وجاءت علل رفض الأمثلة بسبب خرقها أحد المواضع الآتية:

- مخالفة المثال لسمت الجملة: حيث يكون هذا الخرق بالتقديم أو التأخير لما له رتبة محفوظة في التركيب، أو بالزيادة والحذف لأحد عناصر الجملة، والتي حذفها يؤدي إلى إخلال في التركيب ودلالة السياق.
- مخالفة المعنى النحوي: تعتمد سلامة التركيب على سلامة الألفاظ التي يتم اختبارها في التركيب؛ لتؤدي الدلالة المطلوبة من الجملة، فإذا تم الإخلال بالألفاظ فإنه يؤدي إلى تناقض في معنى الجملة، فيترتب عليه خلل في الفهم والتواصل.

(1) الجرجاني، "المقتصد"،1: 255.

- مخالفة الإعراب: يؤدي الإخلال في إعراب أحد عناصر الجملة إلى خرق في نظام النحو المطرد، حيث يؤدي هذا الخرق إلى خطأ في المعنى، فإذا صح الإعراب صحَّ المعنى. وفي موضع (لغة أكلوني البراغيث) تم تأويل وجود الضمير المتصل بالفعل على عدة وجوه، والأرجح أن هذا الضمير ليس ضمير إعراب وإنما علامة على تذكير الفاعل، كما في تاء التأنيث.
- مرجع الضمير: تحتاج بعض الجمل إلى ضمير عائد على اسم قبله حتى تتم الجملة فيتم المعنى، فعند حذف الضمير العائد أو عدم مطابقته للاسم السابق له يؤدي إلى إخلال في المعنى والتواصل.
- المخالفة في التلازم والتضام النحوي: تستلزم بعض العناصر التركيبية عناصر أخرى متممة لها، كأن يستلزم المبتدأ الخبر، والفعل الفاعل، والصفة الموصوف، والمضاف المضاف إليه، فعند حذف إحدى هذه العناصر يؤدي إلى خلل في التركيب يعيق عملية الفهم والتواصل.
- المخالفة في حق الصدارة: بعض عناصر التركيب تحتل صدارة الجملة وجوبا لهدف معنوي إبلاغي، كأسماء الاستفهام، فإذا تأخرت على الجملة يختل التركيب ويترتب عليه خلل في العملية التواصلية.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير: مجد الدين بن السعادات المبارك. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: طه أحمد الزاوي، ومحمود الطنطاوي، (المكتبة العلمية بيروت).

الأخفش، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط. "معاني القرآن". تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. (ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي1990م).

أمية بن أبي الصلت. "ديوانه". جمعه ووقف على طبعه بشير يموت. (ط1، بيروت: المكتبة الأهلية، 1934م).

البب، إبراهيم، وحكمت علي برهان. "دور الشاهد في بناء القاعدة النحوية". مجلة جامعة تشرين، مجلد:37، عدد3، (2015م).

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي. "صحيح البخاري". المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر (ط1، دار طوق النجاة 1422هـ).

التهانوي، حمد بن علي. "كشاف اصطلاح الفنون". تقديم: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني. (ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون 1996م).

الجرجاني، عبد القاهر. "المقتصد في شرح الإيضاح". تحقيق: كاظم بحر المرجاني. (منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م).

حسان بن ثابت. "ديوانه"، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: عبد أ. مهنا، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1994م).

حسان، تمام. "اللغة العربية معناها ومبناها".ط5، عالم الكتب، 1427هـ-2006م).

حسناوي، رجاء عجيل. "الحجاج بمفهوم المنزلة عند سيبويه: مقاربة تشييدية بين الغرض العلمي والتعليمي". جامعة كربلاء، مجلة أهل البيت، العدد 15.

الحلواني، محمد خير. "المفصل في تاريخ النحو العربي". (ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979م).

الراجحي، عبده. "فقه اللغة في الكتب العربية". (بيروت: دار النهضة العربية، 1972م).

السجلماسي، أبو محمد القاسم. "المنزع البديع"، تحقيق: علال الغازي. (الرباط: مكتبة المعارف، 1980م).

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. "الكتاب". المحقق: عبد السلام محمد هارون. (ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، الثالثة، 1408 هـ - 1998م).

عبابنة، يحيى. "الشاهد في الدرس النحوي العربي، بين القواعدية والتفسير النصي والتفسير التاريخي". (إربد: دار الكتاب الثقافي، 2019م).

العتابي، نجاح حشيش. "الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، (2002).

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. "فتح الباري بشرح الإمام البخاري". تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد. (ط2، الرياض: مكتبة العبيكان، (2005م).

ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري. "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط20، القاهرة: دار التراث، دار مصر للطباعة، 1980 م).

عوض، سامي. "ظاهرة الإعراب وموقف علماء العربية قدامى ومحدثين". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سوريا، مجلد:32، عدد:2، (2010م).

الفراء، "معاني القرآن". تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. (القاهرة: مطبعة دار الكتب، 1955م).

الفرزدق. "ديوانه"، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م).

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين. "شرح الكافية الشافية"، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط1،جامعة أم القرى).

المسدي، عبد السلام. "العربية والإعراب". (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،2010م).

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري. "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك". تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

يعقوب، إميل بديع. "المعجم المفصل في شواهد العربية"،(ط1، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م).

References

‘Abābnah, Yaḥyā. "Al-Shāhid fī al-dars al-nahwī al-‘Arabī, bayna al-qawā‘idīyah wa-al-tafsīr al-nassī wa-al-tafsīr al-tārīkhī". (Irbid: Dār al-Kitāb al-Thaqāfī, 2019 M).

Al-Akhfash, Abū al-Ḥasan, known as al-Akhfash al-Awsaṭ. "Ma‘ānī al-Qur'ān". Tahqīq: Dr. Huda Maḥmūd Qarā‘ah. (Ṭ1, al-Qāhirah: Maktabat al-Khanjī 1990 M).

Al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī ibn Hajar. "Fatḥ al-Bārī bi Sharḥ al-Imām al-Bukhārī". Tahqīq: ‘Abd al-Qādir Shaybah al-Ḥamd. (Ṭ2, Al-Riyāḍ: Maktabat al-‘Abīkān, 2005 M).

Al-‘Atābī, Najāḥ Ḥashīsh. "Al-Fardīyāt wa-āthāruhā fī Aḥkām al-Nahw al-‘Arabī", Master's thesis, University of Baghdad, (2002).

Al-Bīb, Ibrāhīm, wa Ḥikmat ‘Alī Barbahān. "Dawr al-Shāhid fī bina’ al-qā‘idah al-nahwīyah". Journal of Tishreen University, Volume:37, Number 3, (2015 M).

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl Abū ‘Abdallāh al-Ju‘fī. "Ṣaḥīḥ al-Bukhārī". Muhaqqiq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir (Ṭ1, Dār Ṭawq al-Najāt 1422 AH).

Al-Farā’, "Ma‘ānī al-Qur’ān". Tahqīq: Aḥmad Yūsuf Najātī, wa Muḥammad ‘Alī al-Najjār. (Al-Qāhirah: Maṭba‘at Dār al-Kitāb, 1955 M).

Al-Farazdaq. "Dīwānuh", Explained, proofread and introduced by: ʻAlī Fāʻūr. (Ṭ1, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1987 M).
Al-Ḥulwānī, Muḥammad Khayr. "Al-Mufaṣṣal fī tārīkh al-naḥw al-ʻArabī". (Ṭ1, Bayrūt: Muʼassasat al-Risālah, 1979 M).
Al-Jurjānī, ʻAbd al-Qāhir. "Al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ". Tahqīq: Kāẓim Baḥr al-Marjānī. (Publications of the Ministry of Culture and Information, Iraq, 1982 M).
Al-Musdī, ʻAbd al-Salām. "Al-ʻArabīyah wa-al-Iʻrāb". (Bayrūt: Dār al-Kitāb al-Jadīd al-Muttaḥidah, 2010 M).
Al-Rājihī, ʻAbduh. "Fiqh al-lughah fī al-kutub al-ʻArabīyah". (Bayrūt: Dār al-Nahḍah al-ʻArabīyah, 1972 M).
Al-Sajilmāsī, Abū Muḥammad al-Qāsim. "Al-Munzaʻ al-Badīʻ", Tahqīq: ʻAllāl al-Ghāzī. (Al-Rabāt: Maktabat al-Maʻārif, 1980 M).
Al-Tahānawī, Ḥamid ibn ʻAlī. "Kashāf iṣṭilāḥ al-funūn". Introduction: Dr. Rafīq al-ʻAjam, Tahqīq: Dr. ʻAlī Dahraj, Persian text translated to Arabic: Dr. ʻAbd Allāh al-Khāldī, Foreign translation: Dr. Jūrj Zaynānī. (Ṭ1, Bayrūt: Maktabat Lubnān Nāshrūn 1996 M).
ʻAwaḍ, Sāmī. "Ẓāhirah al-Iʻrāb wa-Mawqif ʻUlamā' al-ʻArabīyah Qudāmā' wa-Muḥaddithīn". Tishreen University Journal for Research and Studies, Syria, Volume:32, Number:2, (2010 M).
Emile Badīʻ Yaʻqūb. "Al-Muʻjam al-Mufaṣṣal fī shawāhid al-ʻArabīyah", (Ṭ1, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1996 M).
Ḥasanāwī, Rajāʼ ʻAjīl. "Al-Ḥujjaj bimafhūm al-Manzilah ʻinda Sībawayh: Muqārabah Tashīydīyah bayna al-Gharaḍ al-ʻIlmī wa-al-Taʻlīmī". Karbala University, Ahl al-Bayt Magazine, Issue 15.
Ḥassān ibn Thābit. "Dīwānuh", Explained and annotated by: ʻAbd A. Mahna. (Ṭ2, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1994 M).
Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn ibn al-Saʻādāt al-Mubārak. "Al-Nihāyah fī gharīb al-ḥadīth wa-al-athar". Tahqīq:

Taha Aḥmad al-Zāwī, and Maḥmūd al-Ṭanṭāwī, (al-Maktabah al-ʻIlmīyah Bayrūt).

Ibn ʻAqīl , ʻAbd Allāh ibn ʻAbd al-Raḥmān al-ʻAqīlī al-Hamdānī al-Miṣrī. "Sharḥ Ibn ʻAqīl ʻalā al-Alfīyah Ibn Mālik". Tahqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, (Ṭ20, al-Qāhirah: Dār al-Turāth, Dār Miṣr li-al-Ṭibāʻah, 1980 M).

Ibn Hishām, Abū Muḥammad ʻAbd Allāh Jamāl al-Dīn al-Anṣārī. "Awḍaḥ al-Masālik ilā al-Alfīyah Ibn Mālik". Tahqīq: Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Baqāʻī. (Dār al-Fikr li-al-Ṭibāʻah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʻ).

Ibn Mālik, Abū ʻAbd Allāh Jamāl al-Dīn. "Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah", al-Muḥaqqiq: ʻAbd al-Munʻim Aḥmad Harīdī, (Ṭ1, Jāmiʻat Um al-Qurā).

Sībawayh, ʻAmr ibn ʻUthmān ibn Qunbar. "Al-Kitāb". Muhaqqiq: ʻAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. (Ṭ3, Al-Qāhirah: Maktabat al-Khānjī, the third, 1408 H - 1998 M).

Tamām Ḥassān. "Al-Lughah al-ʻArabīyah maʻnāhā wa mabnāhā". Ṭ5, ʻĀlam al-Kutub, 1427 AH-2006 M.

Umayyah ibn Abī al-Ṣalt. "Dīwānuh". Compiled and supervised its printing Bashīr Yamūt. (Ṭ1, Bayrūt: al-Maktabah al-Ahlīyah, 1934 M).